فيه ان مصدرية نافية ويكون فعل من الافعال الناقصة منصوب بها
اسمه مستتر فيه وهو عايد الى ان المفسرة المذكورة في قوله ان اتخذي
وخبره مفسرة والمجموع في قوة المصدر مرفوع المحل على انه فاعل لا
يمتنع **فان قلت** فلم قدم المفعول فيه عليه واخر الفاعل عنه **قلت**
لكونه نصب العين وورد اللسان لوقوع النزاع فيه هل هي مفسرة فيه ولا
ولمقارنته لقوله **مثلها** لكونه اصلا له وسنده اي جاز ان تكون مفسرة
فيه كما جاز ان تكون مفسرة في قوله تعالى **فاوحينا اليه** ان
قد مر بيان هذا القول **فان قلت** انها قد ذكرت في كلام بعد الايحا
فلم جعل جواز التفسير الثاني في اصل الدول **قلت** لان الايحا في الثاني
فيه معنى القول اتفاقا فالخلاف الاتي في الاول فيكون من قبيل رد المختلف
فيه الى المتفق عليه بشهاده فحوى الكلام لقيام المقتضي فيهما **خلافا** هو
ابو عبد الله الرازي **ذلك** اي كونها مفسرة فيه اي في قوله واوحى ربك
الى النحل وهو الهام اتفاقا وليس اتخذي قال الزمخشري وغيره انها
مفسرة فيه لان الايحا فيه معنى القول وقال الرازي لا نسلم انها مفسرة
وقد انتفى شرط التفسير فان المراد من الايحا في قوله واوحى ربك الى النحل
هو الالهام اتفاقا وليس في معنى القول ثم اذا امتنع القول بالتفسير
عنده ههنا قال انها مصدرية كانه قيل اوحى ربك باتخاذ بعض
الجبال بيوتا ثم اشار المصنف الى الرد عليه بطريق الاستدلال على سلب
الامتناع بقوله **لان الالهام في معنى القول** من حيث الدلالة
على المعنى

فان على المعنى فكذا ما يقع التفسير بعد الكناية والرسالة والاشارة
قلت فهل يكون قوله لان الالهام في معنى القول ردا عليه وقد قال
الرازي الالهام ليس فيه معنى القول **قلت** نعم من حيث التامل في الالهام
كما اشرنا اليه فلذا قال لان الالهام في معنى القول ولم يقل لان الالهام فيه
معنى القول ولم يقل ايضا الالهام معنى القول هذا ثم ان الزمخشري جوز
مرارا في امثال هذا ان يكون للتفسير والمصدرية فالبقي ههنا بيان
التفسيرية ترجيحها على المصدرية نظرا الى غرض التفخيم والتفصيل
بعد الاجمال كما يدل عليه سوق الكلام فلهذا لم يتعرض لصارفة بيان
التفسيرية ولا لبيان المصدرية في قوله تعالى فاوحينا اليه ان اصنع
الفلك وان لم يقع المصدرية ههنا من حين النظر الى مجرد معنى الكلام
فاذن لا نزاع بينهما في التحقيق كما ترى غاية ما في الباب ان نظر الرازي
مقصور على مجرد معنى القول ثم يصل الى درك غرضه فعلم من هذا ان قول
البيضاوي ههنا بعد اختيار المصدرية ويجوز ان يكون مفسرة لان في الايحا
معنى القول ليس على ما ينبغي ثم ان الفعل المضارع المقرون بلا اذا وان
الصالحة للتفسيرية نحو اشرت اليه لا يفعل جاز رفع ذلك الفعل على
انها نافية كما جاز جزمه على انها نافية فتكون مفسرة على كل تقدير وجاز
نصبه ايضا على انها نافية فتكون حينئذ مصدرية لا غير واما فاوحى
الفعل المضارع اليها بدون لا جاز رفعه ونصبه لا غير والوجه الرابع الذي تكون
مخففة من الثقيلة تنصب الاسم وترفع الخبر كما كانت قيل لكن

Copyright © King Saud University